

مصر تتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي في النصف الثاني لأقل من 4.5%

الخبر

رويترز:

توقع وزير التخطيط المصري أشرف العربي تباطؤ النمو الاقتصادي لأقل من 4.5 بالمئة في النصف الثاني من السنة المالية 2015-2016 "بسبب الظروف التي تمر بها البلاد".

وقال العربي في مؤتمر صحفي بالقاهرة إن معدل النمو الاقتصادي في النصف الأول المنتهي في 31 ديسمبر بلغ 4.5 بالمئة انخفاضا من 5.5 بالمئة قبل عام.

وأضاف الوزير أن النمو بلغ في الربع الثاني من السنة المالية الحالية 3.8 بالمئة مقارنة مع 5.3 بالمئة في الربع المقابل من 2014-2015.

وتبدأ السنة المالية في مصر في الأول من يوليو .

وعزا العربي تباطؤ نمو الاقتصاد إلى "تواضع معدلات النمو في دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وانكماش حركة التجارة الدولية والتأثير السلبي لتراجع أسعار النفط في اقتصادات الدول الخليجية".

وأرجع الأسباب الداخلية للتباطؤ إلى "المشاكل والأحداث الإرهابية التي تؤثر على قطاعات مهمة مثل السياحة. ولذا نستهدف معدل نمو أقل من 4.5 بالمئة في النصف الثاني من السنة المالية الحالية و4.4 بالمئة للسنة بأكملها".

وقال العربي يوم السبت في المؤتمر الصحفي إن الناتج المحلي الإجمالي لمصر بلغ 1.4 تريليون جنيه في النصف الأول من السنة المالية الحالية مقابل 1.275 تريليون قبل عام .

وأضاف أن معدل النمو المستهدف للسنة المالية المقبلة 2016-2017 يبلغ 5.2 بالمئة وللسنة المالية التالية ستة بالمئة .

وقال إن نسبة العجز المتوقعة للسنة المالية 2016-2017 تبلغ 9.8 بالمئة وللسنة المالية 2017-2018 تسعة بالمئة.

وقال العربي إن بلاده التي تعمل حاليا في كثير من المشروعات القومية الكبرى سواء محور تنمية قناة السويس أو إنشاء نحو 5000 كيلومتر من الطرق واستصلاح 1.5 مليون فدان بجانب إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة تطمح للوصول بمعدلات النمو الاقتصادي في عام 2030 ضمن استراتيجية التنمية المستدامة إلى 12 بالمئة.

وأضاف "نستهدف خفض عجز الموازنة في 2030 إلى 2.28 بالمئة والبطالة إلى خمسة بالمئة".

وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في وقت سابق من هذا الشهر إن معدل البطالة في مصر تراجع إلى 12.7 بالمئة في الربع الأول من 2016 مقابل 12.8 بالمئة في الربع المقابل من 2015.

الرأي

* عملية التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية في مصر تحتاج إلى تعديلات شاملة وجذرية تعتمد في الأساس على التحول من مرحلة التقديرات إلى مرحلة التوقعات من خلال الاعتماد على نماذج اقتصادية وإحصائية مختلفة بما يساعد على تدعيم عملية صناعة القرار الاقتصادي في مصر بما يجعل الفارق المحقق ما بين المقدر والمحقق فعليا متقاربا في ضوء الأوضاع والظروف العاملة بما لا يحدث اختلافات كبيرة مثلما يحدث في الوضع الحالي.

* الأساس في الأزمة الحالية سواء على المستوى النقدي أو الاقتصادي هو عدم قدرة الاقتصاد على تنمية موارده بالعملة الأجنبية مع تراجع موارد الدولة من السياحة وعدم نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية وتراجع إيرادات الصادرات وكذلك ضعف الطاقات المتاحة لإنتاج سلع أساسية أهمها الغذاء مما يضطر الدولة لاستيرادها وأيضا اعتماد الكثير من الصناعات القائمة على المدخلات المستوردة وضعف المكون المحلي بنسب متفاوتة تصل في بعض الأحيان إلى مجرد التعبئة، ويستلزم علاج هذه المشكلات إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكله اقتصادية لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى، وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حاليا في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح

المليون ونصف المليون فدان، فالقرارات التي اتخذها البنك المركزي تعد بداية حقيقية للإصلاح الاقتصادي لكن يجب أن تتلائم معها إصلاحات مكملة على صعيد بقية المجالات الاقتصادية لإزالة عوائق التصدير والاستثمار من خلال إصلاح اقتصادي حقيقي.

* إن تنشيط الصادرات بصورة فعلية يجب أن يتم من خلال صورة متكاملة لمنظومة التصدير تبدأ من تحديد المستهدفات التصديرية والعمل على فتح أسواق جديدة بصورة متكاملة وأن يتم اتخاذ خطوات جادة لتسهيل خطوات نقل البضائع عن طريق إنشاء شبكة طرق برية ونهرية وتدشين خطوط ملاحية جوية منتظمة وإقامة مراكز لوجستية يمثل المحور الرئيسي لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى وضع برنامج يحمل شعار "التصدير أولاً" يشمل منظومة متكاملة لدعم الصادرات تساهم فعلياً في تنشيط التصدير بالإضافة إلى معالجة المشكلات الموجودة في عمليات الرد الضريبي إلى جانب تحسين المواصفات القياسية المصرية في أسواق الصادرات مع السعي لزيادة الصادرات من الخدمات إلى جانب الصادرات السلعية التي تقوم مصر بالتركيز على تصديرها خلال الفترة الماضية.

* يجب أن ترتبط استراتيجية الدولة بصورة أكبر بتوزيع المشروعات التنموية جغرافياً في ضوء مستويات البطالة في الريف خاصة بين الإناث، فارتفاع معدلات البطالة يبينه يؤكد على عدم استغلال لقطراتهم الاقتصادية، لهذا فمشروعات مثل "وظيفةك جنب بيتك" بما ترتبط به من بُعد جغرافي ستؤدي إلى تحقيق هدف تخفيض البطالة ورفع معدلات التشغيل للإناث على وجه الخصوص.

* في ضوء الإجراءات الأخيرة، سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر فضلاً عن أن إزالة القيود المفروضة على الإيداع الأجنبي بالعملة الأجنبية للأفراد ولمستوردي السلع الأساسية ستدعم إحياء النشاط الاقتصادي والاستثماري.

* إن النمو المحدود لمعدلات اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لا يعود فقط إلى العوامل الجيوسياسية بالمنطقة أو للأزمة المالية العالمية التي تلوح في الأفق فحسب بل إن الأمر يتجاوز ذلك إلى عوامل داخلية تتعلق بإدارة مناخ الاستثمار ومعالجة معوقاته والقضاء على التشابكات الإدارية وطول فترة حسم الإجراءات الخاصة بالتراخيص والموافقات رغم الجهود الإصلاحية التي تتم على هذا المستوى لاحقاً.

* تحتاج المنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته إلى عملية مراجعة شاملة بدءاً من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مروراً بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق، وصولاً إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية. ويظل أبرز تعديل تشريعي مطلوب مراجعته هو قانون الاستثمار الحالي بحيث يعكس رؤية الدولة المستقبلية للاستثمار ويتلافى العيوب التي ظهرت في التطبيق بعد التعديلات التي جرت عليه في مارس 2015 ولم تنتج الآثار المتوقعة منها حتى الآن خاصة في ظل عدم إطلاق خريطة واضحة للاستثمار في مصر.

* منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة عن رفع مستهدفات النمو الاقتصادي في الأساس تحتاج إلى معالجة جذرية تضمن تنمية الاستثمارات في هذا القطاع ورفع درجة فاعليته من خلال إنشاء كيان مؤسسي متكامل وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ويمثل أول نموذج في الشرق الأوسط لتبني ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يمكن من تعظيم دورها في التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات وهي الخطوات التي أعلنت الحكومة عن السعي لوضعها في قانون لتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن حزمة تعديلات تتضمن منظومة التراخيص وتخصيص الأراضي والمحفزات لتلك المشروعات مع إنشاء منظومة متكاملة للبنية التكنولوجية لتأسيس وإدارة تلك المشروعات والجاري إعدادها حالياً بعد مبادرة السيد رئيس الجمهورية لتمويل هذا القطاع بنحو 200 مليار جنيه على مدار 4 أعوام.